

دروس في علم الأصول

[146] النجاسة هي نفس ما فحص عنه ولم يجده أولاً. وهذه الفرضية غير منطبقة على المقطع جزماً، لأنها لا تشتمل على شك لا قبل الصلاة ولا بعدها، مع أن الإمام قد افترض الشك وطبق قاعدة من قواعد الشك. الفرضية الثانية: أن يفرض حصول القطع بعدم النجاسة عند الفحص كما سبق، والشك عند وجدان النجاسة بعد الصلاة في أنها تلك أو نجاسة متأخرة. وهذه الفرضية تصلح لإجراء الاستصحاب فعلاً في طرف السؤال، لأن المكلف على يقين من عدم النجاسة قبل ظن الإصابة فيستصحب. كما أنها تصلح لإجراء قاعدة اليقين فعلاً في طرف السؤال، لأن المكلف كان على يقين من الطهارة بعد الفحص وقد شك الآن في صحة يقينه هذا. الفرضية الثالثة: عكس الفرضية السابقة بأن يفرض عدم حصول القطع بالعدم عند الفحص، وحصول القطع عند وجدان النجاسة بأنها ما فحص عنه. وفي مثل ذلك لا يمكن إجراء أي قاعدة للشك فعلاً في طرف السؤال لعدم الشك، وإنما الممكن جريان الاستصحاب في طرف الفحص والاقدام على الصلاة. الفرضية الرابعة: عكس الفرضية الأولى بافتراض الشك حين الفحص وحين الوجدان. ولا مجال حينئذ لقاعدة اليقين إذ لم يحصل شك في خطأ يقين سابق، وهناك مجال لجريان الاستصحاب حال الصلاة وحال السؤال معاً. ومن هنا يعرف أن الاستدلال بالمقطع المذكور على الاستصحاب موقوف على حمله على إحدى الفرضيتين الأخيرتين، أو على الفرضية الثانية مع استظهار إرادة الاستصحاب. وفي السؤال الرابع: سأل عن حالة العلم الإجمالي بالنجاسة في الثوب، واجيب بلزوم الاعتناء والاحتياط.
